لبنان الاشتراكي

العدد ٣ الثمن ٢٥ غرشا منتصف كانون الاول ٦٦

في هذا العدد

* الافتتاحية : لبنان الاشتراكي واليسار .

* حول مستقبل حركة القوميين العرب .

* المؤتمر الذى لم يعقد .

* حول التطورات الاخيرة في الاردن .

* محاولة في فهم الاحداث الاخيرة في سورية .

افتتاحية :

"لبنان الاشتراكي" واليسار

يصدر العدد الثالث ليتناول بالنقد تجربة عربية تمس اليسار العربي بطرف من اطرافه ، كما يتناول محاولة يسارية لبنانية قامت بها ، دون المضي الى آخر الشوط ، العجيبة التي تلم شتات اليسار اللبناني ، ويعرض بالنقد لحركة القوميين العرب الذين يقفون اليوم ليلقوا بنظرهم الى تجربتهم السابقة ، محاولين استجلاء ملامح العمل المقبل . عندما تصدر نشرة ماركسية لتناقش اطراف اليسار اللبناني ، فهل يعني هذا انها تنسى ان غرض كل تحليل ماركسي هو ، في نهاية الامر ، ضرب اليمين ؟ هل يعني هذا انها تعمل على ذر الشقاق في صفوف اليسار وبالتالي اضعاف اليسار المتعدد الذى يجب العمل على توحيده ؟

هذه الاسئلة المشروعة التي طرحت على "لبنان الاشتراكي" لا تفرض الاجابة فحسب وانما تفرض التفسير ، اى تفسير الاوضاع التي تدفع الى طرح مثل هذه الاسئلة . ما هي هذه الاوضاع؟ ان ضعف التربية الماركسية وعدم الالمام بمبادئ تاريخ الحركة العمالية ، الاستراكية ـ الديمقراطية (من المرحلة الاولى) والشيوعية ، فادا ان ينسيانا ان النقاش هو من التقاليد العريقة التي تفخر بها الحركة العمالية ، وانه الجو الذي نمت فيه هذه الحركة وترعرعت . ويكفي تعداد الكتابات او النشاطات التي اشتد عبرها ساعد هذه الحركة للبرهان على ما تقدم . ما هو مضمون "الايديولوجية الالمانية" وهو اول كتاب كتبه ماركس وانجلز معا ؟ انه نقاش اليسار الهيغلي . ما هو مضمون بوس الفلسفة" ؟ نقاش نظرية برودون الثورى الفرنسي . ومضمون "ضد دهرنغ" ؟ ونقد برنامج غوتا" ؟ ردود على مفكرى وبرامج الحزب العمالي الالماني . واذا تصفحنا كتابات لينين نجد ان لينين منذ ان بدا الكتابة وهو يتجه للفئات المختلفة ، من الشعبيين الى المنشفيك الى اليساريين ، التي كانت طرفا في النضال الروسي ، او في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي ، او حتى في الحزب الشيوعي نفسه . هذا التنديد يعني ان على اليسار الا يخشى اعلان خلافاته ونقاشها في وضح النهار مخافة ان يستفيد العدو . فالنقاش اذ يوضح نقاط الخلاف ويحددها ، يهيء الالتقاء والاعتراف بالخطا عن طريق تسليط الضوء على النقاط ومجابهتها بالاحداث . فالعجيبة اليسارية الحالية تحمل وسط خلافات واضحة ولكن هذه الخلافات قد تودى الى نسف العمل الموحد . عندما يبدو اللقاء وكانه لم يكن سوى وليد الصدفة ، ويبدو الخلاف وكانه مجرد نزوة او نتيجة امور خفية لا يعرفها الا الاخصاء . عندما تكون ردة الفعل الطبيعية هي العزوف عن عمل لا يضم خباياه الا القلائل ، وبالتالي لا يملك التاثير على مجراه سوى الذين

يحركون الخيوط من وراء الستار . لذلك ترى "لبنان الاشتراكي" ان السكوت عن مؤتمر الطائف في ظروف كانت تهدد القطاع المصرفي وتفضح عجزه وسوء ادارته ، هذا السكوت تواطؤ موضوعي مع اليمين الحاكم لا يمكن ان يودي الا الى عدم الثقة باليسار . هذا ما يريده اليساريون المخلصون نشك في ذلك ونأمل الاستمرار بهذا الشك .

أما الوضع الثاني الذي يفسر هذه الاسئلة فهو ان النقاش ، حتى لو بدا لنا وتهربا (ونحن لانخاله ذلك) لابد من ان يطرح المشاكل التي يحلها اليسار حاليا اما باهمالها او بالمرور بها بتسرع ، مرورا لكرام ، بالنسبة لحرمة التوميين العرب ، ولتحالفهم مع الشيوعيين ، ما هو دور التعبئة الناصرية ؟ لماذا ام تشكل الناصرية بالنسبة للاطراف التي تنادي بها باشكال متفاوتة ، اطار عمل يبدا بالتعبئة الانصار ؟ ما هو نوعية ما يدعى بالجماهير الناصرية في لبنان ؟ هذه الاسئلة تطرح على عاتق اليسار مسؤولية جواب لا تكفي فيه عموميات "التحرر" و"التفتح القومي" و"الاستقطاب ..." اي ان النقاش ، ولو لم يكن سوى صياغة دقيقة لاسئلة مسهلة — دون ان يكون ذلك عمدا ، لابد من ان يجر الى ايلاء الجانب النظري اهمية يتحاشاها اليسار الحالي . لماذا يتحاشاها ؟ لانها تسلط الضوء على تقاعسه وعلى ارتمائه في السهولة والتسرع ، ولانها تكشف انسياقه مع احكام ايديولوجية سائدة هي احكام البورجوازية الصغيرة ، مثل : الاصلاحات خطوة ايجابية ، ينبغي التحالف مع الاطراف الوطنية في السلطة ... اذ لابد للنقاش الماركسي وللصياغة النظرية من طرح مهام على العمل اليساري تخرجه من مساندته الحالية ومن التصفيق "للوطنيين" ومن اعتبار نفسه طرفا في الحكم . لاشك ان هذه المهام ليست مريحة ، واليسار يبذل جهده لعدم مواجهتها ، متعللا بقوة اليمين . ولكن عندما نقل لينين العمل الروسي من مجاله "الاقتصادي" الى مجاله "السياسي" في "ما العمل ؟" هل كان اليمين ضعيفا ام القيصر على العرش؟ لا شك ان الاوضاع مختلفة . ولكن لصالح من ؟

هذا يعني ان "لبنان الاشتراكي" يرفض الحجج التي تتذرع بضرورة وحدة اليسار في وجه اليمين لان الحائط المتصدع لا يستطيع الصمود في وجه السيل اذا اتحد . ولا يقي الترقيع . هذا الموقف العملي ، وهو الموقف الواقعي لانه وحده يهيئ ليسارهم ، مترابط ، بلا صدع ، لا يعمل وهو يخشى الا يرضي هذا الموقف الطرف او ذاك . ان الذين يدعون للسكوت او للنقاشات التي تتم على حدة والذين يتهمون كل من يطرح سؤالا بانه "مثقف" وبانه "نظري" ، وبانه يتمسك بما يدعونه "الحرفية" يقفون ، في الواقع ، في وجه الحل الوحيد الذي يستطيع ان يخرج اليسار من تبعيته الحالية ، ومن انحسار عمله الى دعم هذا الوزير او ذاك ، ومن الهزال الذي يخيم على صحافته التي لا تعكس الا جزءا ضئيلا من المشاكل العامة . لاشك في ان هذا العمل لا يبدأ برجم "المثقفين" وبشتم الثقافة ، هذا في بلد تلعب فيه الايديولوجية الدور الاساسي في المحافظة على قواعد الحكم الحالي . ولا يبدأ بازدراء النظرية التي لا نملك منها الا الفتات المترجم والشعارات التي اذا كانت تصلح لتلخيص جزء من وضع عابر فانها لا تصلح قطعا "دليلا للعمل" كما يقول انجلز عن النظرية .

هذا الايضاح يضع موقفنا موضعه الصحيح من عمل اليسار الحالي . "لبنان الاشتراكي" ليست بحاجة الى "شهادة" تقر بيساريتها ، وهي لا تعترف باوصياء على اليسار ولا بوجهاء يساريين . والخبرة والمراس لا يكونان بالتبجح بهما وانما بالمقدرة على اعطاء ادق صورة ممكنة عن الوضع اللبناني وعن تطوره وارتباطاته ، صورة تسمح بتجميع قوى جديدة ، على اسس متينة وبالاتجاه في العمل نحو مزيد من الفعالية الاشتراكية ، في هذا الطريق ، لا نرى ان الاحلاف التي لا يتوفر التجانس فيها التجانس في القوى والاهداف ، حتى المرحلية ، هي مقياس التقدم . ولا نرى ان ارتجال البرامج الانتخابية وشبه الوزارية ، او استعادة احصاءات ينبغي تجديد دلالتها عبر امين على حيوية في

التحليل ووضوح في الرؤية السياسية . لذلك كله فان وجها من وجوه عملنا يقوم على رفض "الاهمال او التعمية او النسيان" فكلما مواقف تبرز اليسار بملامح الثرثار الذي يفتقد الى الجدية العلمية التي تكون الماركسية ادعاء باطلا بدونها . حتى اليوم كانت الاجوبة المغفلة تحاشيا للنقاش، واتهامات تكال لمن يطالبون به . ايكون سبب ذلك عدوى الارهاب الفكري الذي يخيم على بلد "الاشعاع والنور" ؟

××××××××××××××××××××××××

مساهمة في النقاش

حول مستقبل حركة القوميين العرب

مرة اخرى تكفي حركة القوميين العرب على نفسها لمواجهة قضاياها الداخلية ، ولاعادة تجميع تنظيمها المبعثر ودرء خطر التشرذم .

لقد لاحظت انها تراوح في مكانها منذ مدة . فهي تخسر الاعضاء عوضا عن كسب الجدد منهم . والجريدة الاسبوعية الناطقة باسمهم ما تزال ضعيفة ، تحوي الاخبار القديمة ، والكثير من الترجمات . وما زال اشتراك الحركة في "جبهة الاحزاب والشخصيات التقدمية" اشتراكا جزئيا مليئا بالمصاعب . وفيما عدا ذلك فالحركة مهددة ماليا ، اذ منعت "الحرية" من دخول الجمهورية العربية المتحدة منذ اكثر من شهر ونصف ، وهذا ما يهدد بقطع مورد تمويل المجلة والمتفرغين في الحركة .

ان هذا الوضع ليس بجديد ففي اكثر من مناسبة ، حاول القادة تبني التعديلات بحيث بحيث لا نكاد نتبين شيئا من ملامح حركة القوميين العرب كما كانت عليه عند تاسيسها عام ١٩٤٩ . فقد كانت شعاراتها انذاك وحدة ـ تحرر ـ ثار . وكان محور نشاطها استعادة فلسطين . ولم تنضم الحركة فعلا الى الركب الناصري الا عام ١٩٥٦ ، عندما امسى عبد الناصر بطل النضال ضد الاستعمار والصهيونية . الا ان اهم حدث عرفته الحركة كان التغيير الذي طرا عليها في مؤتمر عام ١٩٦٤ . اذ برز اتجاهان : الاتجاه القومي اليميني الممثل بجورج حبش، والاتجاه الناقد لماضي الحركة القومية العربية ككل الذي هزته صدمة الانفصال ، والداعي الى تبني الاشتراكية العلمية والى التشديد على العمل القطري ، وقد تمثل هذا الاتجاه بمندوبي لبنان والعراق بشكل خاص . وساد الحديث عن انشقاق التنظيم اللبناني وتحويله الى منظمة يسارية مستقلة . الا ان مشروع الانشقاق ما لبث ان تحول ، نتيجة المساومات ، الى اكتساب التنظيم اللبناني للحركة (اقليم لبنان) بعض الاستقلال حيال القيادة القومية المركزية . وعقبت ذلك سلسلة من الاستقالات والتساقطات الفردية والجماعية : عن اليمين من قبل الذين نفروا من الحديث عن الاشتراكية العلمية ، وعن اليسار من الذين شعروا بان القيادات التي تبنت الخط اليساري قد خذلتهم في مساومتها مع اليمين .

لماذا كل هذه التغيرات ؟ لماذا كل هذا التشرذم والبعثرة؟

الواقع ان ما يجب علينا ان نتبينه هو خط حركة مثل حركة القوميين العرب في ان تتحول فعليا الى حركة يسارية ، انطلاقا من المعطيات التي بين ايدينا . ان الاعلانات المبدئية لا تجدي فتيلا . المواقف العملية هي الاساس . ما هو الرصيد الذي تتمتع به حركة القوميين العرب بعد اكثر من علم ونصف من العمل الذي يسمى يساريا . ان هذا الرصيد سلبي جدا برأينا ، وها هي الاسباب:

١) لقد تبين ان حركة القوميين العرب عاجزة عن ان تترجم خيارها اليساري الى برنامج عمل والى سياسة يومية .

أ) ان عمل الحركة في الوسط النقابي العربي ضعيف ، ومعدوم في معظم الاحيان . ونشاطها بين الفلاحين هو جنيني ، ان لم نقل معدوما ايضا . وحتى في تلك القطاعات الشعبية حيث للحركة بعض التنظيمات ، تجد هذه التنظيمات انها فريسة الابتذال ، لفقدان خطوط العمل حتى الخاصة منها او العامة . ولنتذكر ان موجة الاضرابات العمالية الاخيرة قامت عن قيادة الحركة ، وعن قيادة

اليسار باجمعه . ويجدر الانتباه الى ان القادة اليمينيين ، المباعين لارباب العمل والدولة والسفارات الراسمالية ، هم الذين قادوا هذه الاضطرابات ، في حين وقف اليسار عاجزا عن قيادة حركات ترفع شعارات مطالبة ليس الا .

وهكذا فبعد اكثر من ١٥ عاما من العمل الحزبي ، لم تفلح حركة القوميين العرب في لبنان بان تكتسب لنفسها قواعد جماهيرية لا يقوم عمل يساري بدونها . وكل الاعذار التي تقدم ، ليس الا تغطية لانعدام التحضير الايديولوجي والسياسي ، ولعجز القيادات .

ب) العجز عن صياغة برنامج . ولعل اصدق دليل على ذلك هو جريدة الحرية . لان وظيفة الجريدة التي تنطلق بلسان حركة ما ان تدافع عن مواقف محددة وتكسب الاعضاء والمويدين باستمرار . والواقع ان "الحرية" لا تلعب هذا الدور اطلاقا . فليس ثمة من محاولة واحدة للايضاح ، للدعاية ، للنقد والتحريك لوضع بيد العمال والفلاحين والقطاعات الدنيا من البرجوازية الصغيرة الاسلحة النظرية والعملية في نضالهم ضد الاستغلال . وهذه بعض الامثلة : استغرقت "الحرية" مدة ثلاث سنوات لكي تدرس قانون العقود الجماعية ، هذا القانون الذي يفرض رقابة مباشرة للدولة على النشاط النقابي ويلغي حرية الاضراب الفعلي ، الدعم غير المشروط للشبيبة ، عدم وجود تتابع وتفسير للمواقف السياسية المتخذة خاصة في حقل السياسة اللبنانية ، الى آخره . وهكذا يبقى الخيار اليساري سجين المواقف المبدئية .

ج) دخلت الحركة في جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية التي يضمن تقدميتها وجود الحزب الشيوعي فيها . الا ان القوميين للعرب ما زالوا عاجزين عن تقييم صحة موقف من المواقف او مطلب من المطالب التي يقدمها اليسار التقليدي . وهكذا ما تبين فعلا في موتمر "بتخنية" ، حيث دعموا مع سائر اطراف الجبهة المطالب العفوية لمزارعي التفاح ، متجاهلين المشكلة التي تتمثل في اساس مصاعب تصريف التفاح . الا وهي المصاعب الناتجة عن انتاج على رقع صغيرة من الارض ، ذي كلفة انتاج مرتفعة بحيث تعجز عن المنافسة في السوق العالمية . وقد يقول قائل ان هذا الموقف انما املاه على الحركة الطرفان الاخران في الجبهة . ولكن اذا نحن تعرضنا للاعمال التي قام بها حركة القوميين العرب بمبادرتها الخاصة نلمس نفس الضياع ، وفقدان البرنامج ، وانعدام النفس الطويل . ففي اول العام الدراسي ، غطت الحركة جدران بيروت بالشعارات الداعية الى توحيد برامج التعليم ، ومجانية التعليم الابتدائي ، والغاء احتكار الكتب وما الى ذلك . ولكن لم يعقب ذلك اية محاولة تفسير شعبية ، اية ندوة او محاضرة ، اية مقالة . فلم تكن حملة الشعارات تلك الا حجرا في بئر . سرعان ما غرق هذا الحجر لتعدد الشعارات وبعثرتها . وتناساها الناس بعد فترة وجيزة من الزمن .

٢) ان هذا كله ناتج عن العجز في التحليل للوضع اللبناني بغية تحديد هذا البرنامج والمهمات التي تترتب عليه . ما تزال حركة القوميين العرب تنظر الى البرجوازية اللبنانية على انها برجوازية فوضوية فردية قرفض تدخل الدولة في الاقتصاد ، فيتلخص عملها في الدعوة الى مراقبة اجراءات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على اعتبار انها بذور مضادة ، سوف يودي تراكمها الى السير في الطريق "غير الراسمالي" . ويجدر التذكير هنا ان الحرية تنشر نقاشا حول الراسمالية اللبنانية دون مساهمة الحركة نفسها في النقاش .

اما على الصعيد الوطني ، فالجبهة المكونة من الحركة والحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي قد تشكلت في ظروف لم تخف على احد : التقاء حول تاييد التجديد لشهاب جمع هذه الاطراف الثلاثة واضطر الحركة الى وقف محاولة النقاش الوحيدة التي اقامتها مع اليسار اللبناني داعية الى "الحزب الاشتراكي الموحد" والى تجديد اليسار وتوحيده .

وبالنسبة لنشاط الجبهة نفسها ، فيكاد يتلخص في عام ونصف برد ود فعل لظروف تطرأ على الوضع اللبناني ، تحاول الجبهة الاجابة عليها دون برنامج ، دون وجود طريقة ديمقراطية لتقرير المواقف داخل الجبهة ، يرزح على هذا كله مصالح كمال جنبلاط النيابية والوزارية . فهو يسير مع الجبهة (او على الاصح : يجرها وراءه) ما دام ذلك يخدم هذه المصالح ، ويتخلى عنها عندما لا تستدعي علاقاته مع الطاقم السياسي الحاكم اللجوء الى ضغط من الخارج ، او عندما تفهمه "الجبهات الخاصة" انه قد تعدى الحدود .

الكل يتذكر تأجيل مهرجان صيدا الى ما لا نهاية . وكذلك صرف النظر عن "المؤتمر الشعبي" الذي كان من المقرر عقده منذ شهرين تقريبا . وفي هذا المضمار فان قيادة حركة القوميين العرب تساهم رسميا في كل هذه المساومات . وتعمل الجبهة الى كبح نشاط القوى التقدمية عوضا عن اطلاقها : موقفها المتذبذب من اضراب الكهرباء ، تاييدها في انتخابات جبيل الفرعية مرشحا يحظى بتاييد رسمي من الحزب القومي السوري ويعلن بعد نجاحه انه يؤيد اطلاق سراح القوميين السوريين المعتقلين ، هذا في حين تحاول الجبهة ابراز المعركة في جبيل على معركة بين الرجعية والقوى التقدمية .

كان يجب ان يؤدي هذه المواقف والعديد غيرها الى اعادة النظر في سياسة الحركة حيال الجبهة . كما كان الحل المنطقي هو الانسحاب من جبهة عاجزة عن ان تكون جبهة فعلية ، اي تحالفا لفئات سياسية تتفق على برنامج عمل مشترك ، لكنها لم تفقد كونها احتياطا لمناورات جنبلاط البرلمانية والوزارية . الا ان شيئا من هذا لم يحصل . لماذا ؟ وماذا تجني الحركة من مياهمتها غب الجبهة ؟

ـ العمل المشترك ؟ انه بحكم المعدوم . فقد رفض الشيوعيون الاشتراك في حملة التعليم التي شنتها الحركة في مطلع العام الدراسي . وعندما قرر طلاب حركة القوميين العرب في انتخابات كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية خوض المعركة على اساس برنامج لم يتحمس الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي للامر ، وعملا على نسفه بعد صدوره .

ـ هل تجني الحركة حماية من عملها في الجبهة ؟ ما من شك في ان وجود كمال جنبلاط في الحكم يمنع عن القوميين العرب الملاحقة القانونية بوصفها جمعية غير مرخص بها . ولكن ما النفع من حرية لا يستفاد منها ؟ وحتى هذه الحماية نفسها تكبلها القيادة وتحول بينها وبين فقد نشاطات الجبهة ويودي بها الى اهمال اعضائها وقراء مجلتها . ايعقل ان تفتح الحرية صفحاتها طوال شهر باكمله للحديث عن "المؤتمر الشعبي" ثم تصمت فجاة دون ان تجرؤ على القول ان "المؤتمر" قد تأجل ، او بالاحرى انه قد الغي لان جنبلاط قرر دعم حكومة الياس تحت ضغط "الجهات الخاصة" ؟

٣) الواقع ان قيادة حركة القوميين العرب ما تزال عاجزة عن الانسحاب من الجبهة ، وعاجزة عن نقد ومحاورة الطرفين الاخرين المشاركين فيها ، كما هي عاجزة عن تنفيذ سياسة متناسقة واضحة . ويعود القسم الاكبر من ترددها هذا الى موقف القاهرة التي اعلنت على لسان لطفي الخولي في "الطليعة" دعمها لالتقاء القوى الثورية العربية ووحدتها .

ان قيادة حركة القوميين العرب قد اعلنت غير مرة لبعض الاطراف اليسارية عجز الجبهة ، وعدم تجانسها ، وفشلها في رسم سياسة تقدمية متناسقة . ومع ذلك ، فالحركة ما زالت في "الجبهة" ليس لمحاولة تغييرها (فقيادتها مقتنعة بان ذلك في حكم المستحيل) ، ولكن لا يجدون شيئا آخر يقومون به . ومن هنا ، فانهم يسخرون تحليلاتهم لاحتياجات القاهرة الدبلوماسية . واذا تذكرنا الاعتماد المالي الكبير على الجمهورية العربية المتحدة ، يتضح لنا السبب الكامن وراء التقلبات السياسية وعدم حل الحركة والتمهيد لقيام "تجديد اليسار وتوحيده" في "حزب اشتراكي موحد" . وتبقى الحركة مجموعة ملتفة حول مجلة عاجزة عن كسر الطوق الطائفي الذي يسجنها .

٤) طرحنا في البدء سؤالا حول مؤهلات حركة القوميين العرب في التحول الى حركة يسارية فعلية . وقلنا ان سبب عجزها في ذلك هو الفقر الايديولوجي والسياسي والارتباط بالقاهرة . ولكن ماذا بشان القواعد ؟ ماذا بشان "الكوادر الحزبية" ؟ هنا لا بد من ان نقول ان هذه تنتمي الى البرجوازية الصغيرة والى القطاع الطلابي . وافتقارها الى التربية السياسية والالتزام الايديولوجي الواضح يجعل من الصعب عليها ان تتبنى مطالب الطبقة العاملة والفلاحين . كما وان صيغة التنظيم التي تمارس الحركة نشاطها ضمنها ، رغم التعديلات التي طرأت عليها طوال السنتين الماضيتين ، ما تزال بعيدة كل البعد عن ان تكون صيغة تنظيم ديمقراطية ـ مركزية تسمح بعلاقات حية وفعالة مع الجماهير . كما وان قيادات الحركة ، التي اعتادت منذ اكثر من سنة ونصف على العمل السياسي على المستوى الوطني العام (او على عدم العمل ، بشكل ادق) ، يصعب عليها العودة الى مستوى النضال اليومي والمحلي . لهذا يبدو لنا ان المستقبل انما يشير الى تفتت دائم للحركة . هذا مع التاكيد على ان عجز الحركة ، كحركة ، عن ان تتحول الى منظمة يسارية تقود جماهير العمال

حماية المؤتمر الشعبي الذي لم يعقد

من خلال الاضرابات العمالية المتتالية بدا لبعض اطراف جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية انها وانقابات اليسارية بعيدة ومعزولة عن قيادة موجة المطالب الراهنة للحركة العمالية، وان النقابيين اليمينيين الملوثين امثال غبريال خوري وحسين علي حسين يمسكون بزمام المبادرة في اثارة هذه المطالب وقيادة الحركةالعمالية من اجل تصفيتها .

كان هذا الفشل وراء فكرة عقد مؤتمر يشترك فيه بالاضافة الى الاطراف التي تتكون منها الجبهة ممثلون عن النقابات العمالية والفلاحين ومنظمات شعبية اخرى كما يشترك فيه ثلاثون نائبا من اعضاء الجبهة واصدقائها ليدرس الوضع ويصدر قرارات وتوصيات تقود الجبهة النضال الشعبي لتحقيقها .

وفرحت قيادة الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب غرضا عليها بالمؤتمر واوسعت الاخبار والحرية مجالا رحبا في صفحاتها لاخباره والتعليق عليه والتمهيد لاعماله والاعلان المسبق عن خطورة مقرراته .

وتطورت فكرة المؤتمر باتجاه اكثر جدية عندما تقرر ان يشارك النواب والوزراء في حملة الاعتقال فتقرر على ان تتولى الاحزاب والنقابات اليسارية تشكيل لجان تحضيرية تتولى اعداد الدراسات التي ستقدم الى لجان المؤتمر المؤلفة من مثقفين يساريين ونقابيين عماليين وفلاحين .

وكانت اولى المشاكل التي واجهتها الجبهة في تشكيل اللجان التحضيرية ولجان المؤتمر فقد اصر ممثلو الحزب الشيوعي على رفض اشتراك فئات يسارية معينة لم يسبق ان عملت مع الجبهة . وما ان انفضت هذه المشكلة حتى بداء المؤتمر يواجه تصيدا آخر من ذيول الخلاف بين كمال جنبلاط ورشيد كرامي فقد ايد جنبلاط رغبته في اكثر من مناسبة في ان لا يثير اي غبار في وجه السلطات العليا ميدانيا الى ازمة وزارية ويحمل رشيد كرامي من جديد الى الحكم .

في هذا الوقت كانت اللجان التحضيرية قد بداءت عملها . وكانت بعض الفئات اليسارية خارج الجبهة قد قبلت المشاركة اعتقادا منها بان المؤتمر قد يكون مجالا لمناقشة تجربة الجبهة خلال اكثر من عام ونصف امام ممثلين عن الجماهير الكادحة اللبنانية .

كانت الدراسات مفقودة لدى اطراف الجبهة وهكذا ميثاق يحدد اطار العمل وخطته . وكانت الشائعات متواترة عن النوايا التي يضمرها جنبلاط للمؤتمر من رغبة في عدم احراج السلطات العليا . ومن تبرير بان لا حاجة لطرح اية مطالب شائكة ما دام هو ممثل اليسار في الحكم . وقد تحولت هذه الشائعات الى انباء في الصحف والى تاجيل فعلي للمؤتمر مرة تلو الاخرى والى زيارة قام بها جنبلاط لرئيس الجمهورية تلاها صمت مطبق حول المؤتمر وامكانية عقده . ولم يحل ذلك كله دون استمرار الاجتماعات الشكلية للجان المؤتمر . وظلت الحريت والاخبار تعقد ان المقالات حول المؤتمر المنتظر .

ولما هددت فئات يمينية بعقد مؤتمر مضاد بداءت فكرة المؤتمر الشعبي تتقلص لتتحول في بعض الانباء الى مجرد اجتماع يعقده جنبلاط بالنقابيين .

ولم يكن ينقص فكرة المؤتمر المشرفة على التلاشي الا ازمة بنك انترا لتسدد اليها الرصاصة الاخيرة . فينطلق في كل شيء وتنشر بعض الصحف نباء خجولا يقول ان ازمة بنك انترا هي ازمة وطنية يجب ان تلتف كل الجهود لمعالجتها وتلافي عواقبها على الاقتصاد الوطني وان اي مؤتمر على غرار المؤتمر المنوي عقده سيعتبر معرقلا ومخربا لجهود الدولة المنصبة على حل ازمة انترا . فبرز كمال جنبلاط يزعم الجبهة ، كبدر الليلة الظلماء الى جانب بيارا ده ونجيب صالحة وغيرهما من ائمة "الاقتصاد الحر" . وعادت اطراف الجبهة الى ممارسة دورها الروتيني في السمع والطاعة، وفجاءة غابت اخبار المؤتمر واستعداداته ولجانه عن صفحات الحرية والاخبار ودونما كلمة تفسير واحدة ولا حتى محاولة تبرير واحدة للجماهير والقواعد والقراء . ولما تعالت الاسئلة والاستفسارات جاء الجواب المرتبك: لقد تاجل المؤتمر . ليس وقته الآن .

ليس مستبعدا ان يعود جنبلاط الى اثارة موضوع المؤتمر في وجه حمومة "الخبراء" الكرامية . لكن المستبعد هو ان يكون هذا المؤتمر مؤتمرا شعبيا يحاسب ممثليه في الحكم السابقين منهم والاحقين ويناقش تجربة الجبهة الماضية ويخرج ببرنامج عمل يعبيء الجماهير ويطلق مبادراتها السياسية .

مساهمة في فهم الاحداث الاخيرة في سوريـــــــا

١ ـ في الثامن من ايلول الماضي ، قام الرائد سليم حاطوم ـ على رأس كتلة من الضباط السوريين ـ بمحاولة انقلابية سرعان ما احبطت. فر حاطوم مع عدد من انصاره العسكريين والمدنيين الى الاردن. وقد ادهش هذا الموقف العديد من الاوساط اليسارية التي درجت على اعتبار حاطوم احد اركان اليسار العسكري في البعث . والواقع ان الحال ليس كذلك ، فان تاريخ حاطوم السياسي القصير يكاد يلخص كل التناقضات والتقلبات والذبذبات التـــي عرفها حكم البعث في سوريا منذ ٨ آذار ١٩٦٣ الى يومنا هذا :

قاد سليم حاطوم ، بالاشتراك مع اسعد حكيم (الناصري) ، كتيبة المفاوير التـــي احتلت الاذاعة عشية ٨ آذار . ولعب دورا بارزا في تصفية الناصريين وجماعة زياد الحريري وفي حماية حكم البعث عسكريا بعد ١٨ تموز بشكل خاص. دافع مع سائر العسكريين ـ ابان المؤتمر القومي السادس للبعث ـ عن الخط اليميني الممثـــل بعفلق والبيطـــار ضد هجمـــات تحالف القيادتين القطريتين : السورية (بقيادة حمود الشوفي) والعراقية (بقيادة علي صالح السعدي) . الا انه ما لبـــث ان انقلب على عفلق والبيطار ، واخـذ يلعب دور " يســـار " البعث العسكري ، وتحالـــف مع القيادة القطرية الجديدة (اتاسي ، ماخوس، زعين) ومع امين الحافظ لفرض التأميمات الشهيرة . كان من اشد المعارضيـــن لاي انفتاح على القاهرة (عندما حاول عبد الله عبد الدائم ، وزير الاعلام في حكومة البيطـار قبل الاخيـــرة ـ وقف الحملات الاذاعيـــة ضد القاهرة ، تصدى له حاطوم آمـــر كتيبـــة الاذاعة آنذاك ـ ومنعه من ذلك) . كان طوال الفترة التي سبقت ٢٣ شباط في صراع عنيـــف مع صلاح جديد ، الا ان ذلك لم يمنعـــه من ان يتحالف معه للقيام بانقلاب ٢٣ شباط الذي اسقط حكم القيادة القومية للبعث.

اخذ يدعو ، بعد ٢٣ شباط ، الى التقارب مع القاهرة ، وكان من اشد المتحمسين للتعاون مع الشيوعيين ولتغيير تركيب البعث والحكومـــة باتجاه سير اسرع نحو " اليسار " (وهـــذا ما اعترف بـــه خالد بكداش نفســـه في تصريحه الاخيـــر الى جريـــدة " نيسبرشاغ " المجريـــة) . واذا بـــه ، اخيرا ، ينقلب على جديد ، ويفر الـــى الاردن ـ بعد فشل محاولته ـ ليضع نفسه على رأس المؤامرة الرجعية ـ الاستعماريـــة ضد سوريا ، معلنا ان الحكم في سوريا قد سقط نهائيا باحضان الشيوعية ، مستنكرا الصراع داعيا علنا الى التقاتل الطائفي .

.../..

وتشير الاخبار شبه الاكيدة فضلا عن التصريحات التي ادلى بها طلال ابو مسلي من القاهرة ان حاطوم كان قد اتصل بعدة اطراف متباينة لدعمه في محاولته الانقلابية : حكام الاردن ، القيادة القومية للبعث (الوزاز ، عفلق ، البيطار) ، العناصر الناصرية في لبنان ذات الارتباط المباشر بالقاهرة ، جماعة حمود الشوفي (وهم جناح الشق عن البعث بعد مؤتمره القومي السادس ثم عاد فطلب العودة اليه لقاء وعود من بعض العسكريين - ومنهم حاطوم نفسه وحافظ اسد - باعادة افراد هذا الجناح الى مراكز قيادية في الحزب ، والعمل معا على اقصاء عفلق وزمرته . من قادة هذا الجناح : هلال رسلان - محافظ حلب السابق - والنقابيان خالد الحكيم ونذير النابلسي) . هذا فضلا عن علاقات حاطوم المعروفة بحزب العمال العربي الثوري (البعث اليساري سابقا) وخاصة بعد ٢٣ شباط ، على الرغم من انه ليس ما يثبت ان هذا الحزب كان على علم مسبق بمحاولته الاخيرة .

ماهو تفسير كل هذه التقلبات والذبذبات ؟

ثمة جواب تبسيطي وخاطئ (اعطاه خالد بكداش في تصريحه المذكور اعلاه) يعتبر ان مزايدة حاطوم اليسارية " مشبوهة " وانه ارتمى في احضان الاستعمار . المشكلة ليست هنا . المشكلة هي في ان نعرف لماذا ارتمى حاطوم في احضان الاستعمار والرجعية ؟ ولا يسعنا الاجابة على هذا السؤال الا ببعض الانعطاف ، بالعودة الى تحليل طبيعة الحكم (وطبعا طبيعة الحزب الحاكم) التي سمحت لحاطوم بكل هذه التقلبات والذبذبات ، وان نتبين العملية التي ادت به - وبغيره - الى النهاية التي انتهى اليها .

٢ - ان اى فهم للوضع في سوريا يبقى ناقصا ومبتورا اذا هو لم ينطلق من الاقرار بالحقيقة الاساسية التالية : عجز الوضع السوري عن ان يولد طبقة حاكمة مهيمنة تستطيع ان تفرض على المجتمع (اى على سائر الطبقات) ايديولوجيتها ، وتوازنا معينا للقوى يكون لصالحها (اى لصالح تدعيم حكمها واستمراره) وذلك بتوحيد مصالح الفئات المالكة كلها وحصر تناقضاتها ضمن حدود الدولة . فمنذ عجز " البرجوازية الوطنية " السورية عن ان تلعب هذا الدور (والانفصال آخر محاولة لها في ذلك) - نتيجة ظروف تاريخية معينة (تحالفها وتناقضها مع الاقطاع في آن واحد ، اصلها التجاري ، خصوصية الانقلابات العسكرية التي سلبت تدريجيا سلطتها السياسية ، موقفها من الوحدة ، الخ) - والبرجوازية الصغيرة تسعى بشتى فصائلها المتعاقبة على الحكم الى ملء هذا الفراغ ولعب هذا الدور . وحزب البعث يمثل احدى هذه الفصائل .

٣ - حكم البعثي سوريا هو حكم الفصيلة الريفية من البرجوازية الصغيرة التي تستحوذ على فائض الانتاج بواسطة الجيش وجهاز الدولة :

كان حزب البعث طوال الاربعينات والى اواخر الخمسينات اكبر حزب للبرجوازية الصغيرة بجناحيها : المدني (اصحاب حوانيت ، تجار صغار ، باعة ، كسبة ، موظفون ، مثقفون ، الخ) والريفي (ملاك ارض صغار ، مرابحون برجوازية القرى ، مثقفون من ابناء الريف ، الخ) . وهذه الطبقة الواسعة التي تلامس اطرافها الدنيا الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين ، بينما تلامس اطرافها العليا البرجوازية ، هي طبقة متناقضة تضم مالكي وسائل الانتاج الى جانب الذين لا يملكونها .

الا ان تعديلا اساسيا طرأ على تركيب البعث الطبقي - ابتداء بعام ١٩٥٨ - كانت حصيلة اعتماده المتزايد على البرجوازية الصغيرة في الريف . وذلم نتيجة عاملين متلازمين :

اولا : فقدانه لركيزته البرجوازية الصغيرة في المدن وتناقضه المطرد مع قطاعات واسعة منها . وذلك لعدة عوامل منها موقفه الفاضح من الانفصال الذي دفع بقطاعات واسعة من برجوازية المدن الصغيرة الى الحركة الناصرية (بما في ذلك اعداد كبيرة من البعثيين السابقين) والسياسة الاقتصادية المتذبذبة التي انتهجها بعد تسلمه الحكم التي اقصت عنه التجار الصغار واصحاب الحوانيت وغيرهم ، ودفعت بهؤلاء الى معسكر الرجعية بشكل خاص ، والى صفوف الاخوان المسلمين وسائر المنظمات الدينية والطائفية بشكل خاص.

وقد ادى ذلك الى اعتماده المتزايد على العناصر اللامنتمية التي تهجر الريف الى المدينة بحثا عن سبل العيش نتيجة التزايد السريع في عدد السكان الذي لا يقابله تزايد مماثل في الانتاج والدخل . ويقسم هؤلاء بشكل عام الى قسمين :

أ) المثقفون من ابناء الريف الذين حصلوا دراسة ثانوية او جامعية في ظل نظام من التعليم المجاني ، ولم يستطيعوا العودة الى ريف لفظهم اصلا ، لامكان لهم فيه . ولما كانت ابواب القطاع الخاص موصدة في وجههم لافتقارهم الى الوسائل فقد اتجهوا اما الى الكلية العسكرية (حيث اصبحوا قاعدة الانقلابات العسكرية التي اخذت تضاعف من امتيازاتهم الاجتماعية وتمنحهم مواقع قوة وسلطات متزايدة باطراد) ، واما الى الدولة .

.../..

ولم تستوعب الدولة الا قسما ضئيلا منهم ، لان سلطة التوظيف كانت لا تزال بين ايدى الاحزاب البرجوازية والاقطاعية تخصها ابناء عائلات دمشق التجارة وابناء اقطاعي الريف ، فظل قسم كبير منهم عاطلا عن العمل .

ب) البروليتاريا الرثة من الفلاحين البواطل الوافدين الى نواحي المدن الكبيرة (دمشق ، حمص ، حلب) يقومون بشتى الاعمال : باعة صغار ، حجاب ، حمالون ، الخ . ويعود قسم كبير منهم ، خلال الصيف ، الى الريف .

ثانيا : بروز فئة ريفية جديدة بعد الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ والاصلاحات والتعديلات المتعاقبة . وهي فئة الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعي (وتشمل في هذه الفئة الذين اصبحوا ملاك ارض صغار بالاضافة الى الذين يشملهم قانون الاصلاح الزراعي - قانونا - بالرغم من ان الارض لم توزع عليهم بعد) . وهذه فئة مبعثرة ، ولا شك ، موزعة على الريف السوري باسره . الا ان مجموع مصالحها تلتقي عند الدولة بشكل او بآخر (توزيع الاراضي - توزيع البذار والمساعدات - توزيع الالات والخبراء ، قروض ، الخ .) .

والواقع ان الفئات الريفية الثلاث تلتقي كلها وتتوحد عند الدولة : فالمثقف الوافد من الريف بحاجة الى وظيفة ، من هنا فان توسيع لقطاع الدولة هو خدمة له والسبيل الوحيد لاستقراره المادى وارتقائه الاجتماعي ، والبروليتارى الرث القاطن في نواحي المدن الكبيرة بحاجة الى الدولة ليتوظف او يوظف ابنه او يفيد عائلته في الريف ، واخيرا فالمنتفع بالاصلاح الزراعي بحاجة الى الدولة لحل كل المشكلات المرتبطة بالاصلاح الزراعي المذكورة اعلاه .

في مجتمع تسوده الندرة ، اى في مجتمع لم يملك بعد وسائل سد حاجات سكانه ، لا بد لفئة من ان تقرر من يأخذ من كمية السلع المتوفرة ومن يحرم منها . وتكون سلطة التوزيع هذه في المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية بيد الطبقات المالكة نفسها . اما في سوريا حيث تسيطر الدولة على القسم الاكبر من الفعاليات الاقتصادية (بما في ذلك ٨٠٪ من الصناعات) ، فان سلطة التقرير هي في يد جهاز الدولة نفسه . ولما كانت سوريا تعيش في حالة من الندرة الاقتصادية الشديدة (نتيجة التخلف الذى فاقمته عملية فرار الرساميل وضعف التراكم الاولي الضرورى لحل مشكلات التخلف) ، فان كمية السلع والخدمات القابلة للتوزيع ضئيلة جدا . والفئة التي تسيطر على الدولة (الفئة

الحاكمة من حزبيين وضباط) تقتطع لنفسها من هذه الكمية اكبر حصة عبر جهاز الدولة والجيش وعبر السلطات التي يوفرانها . وبديهي ، والحالة هذه ، ان تتم عملية الاقتطاع هذه (التي تتحول الى شتى انواع المداخيل والامتيازات) على حساب حرمان القسم الاكبر من الجماهير الكادحة ومن البرجوازية الصغيرة (وفي المدن بشكل خاص) .

وهكذا ، فان نظرة سريعة الى امتيازات الضباط تبين مدى امتيازهم الاجتماعي على الطبقات الكادحة : يبتلع الجيش السوري ٦٠٪ من الموازنة (في حين لاتتجاوز موازنة الدفاع في الجمهورية العربية المتحدة مثلا اكثر من ١٥٪ من الموازنة العامة) ، ويستحوذ الضباط على حصة كبيرة من هذه النسبة باشكال مختلفة :

- معاشات مرتفعة
- " كوبيراتيف " (تعاونية) الجيش التي تمدهم بكل السلع التي يحتاجونها (من الدبوس الى السيارة) بسعر الكلفة . وهي تبيع ايضا السلع الممنوع استيرادها (كالتلفزيونات مثلا التي منع استيرادها عام ١٩٦٢) .
- يحق لاى ضابط ان يختار اى مسكن يشاء ويفرض الايجار الذى يريد على شرط الا يكون اقل من الحد الادنى للايجارات العسكرية كما يحدده الجيش . هذا فضلا عن انه يحق لكل ضابط ان يقترض من الدولة ١٥ الف ليرة لشراء شقة خاصة به (وهذا قانون صدر على ايام البعث) ، على ان يسدد هذا المبلغ على فترة طويلة تتجاوز العشر سنوات وبدون فائدة .
- هذا وقد احتاط الضباط لانفسهم من غدر الانقلابات فرضوا التقليد التالي : الضابط الذى يسرح ، يرفع رتبة واحدة على رتبته عند التسريح ويتقاضى معاشا يوازى هذه الرتبة الجديدة مع الاحتفاظ بكل الامتيازات الممنوحة للضابط الباقي في الخدمة .
- كل هذا بالاضافة الى الامتيازات والمداخيل الاضافية التي يحصل عليها الضابط من خلال شراكته في السلطة : تنفيع اهله (في الريف خاصة بواسطة التدخل لصالحهم عند اجهزة الدولة) ، الارتشاء لقاء تسهيل معاملات ، امثلة على ذلك : صلاح الضللي الذى كلف د يكور منزله ١٥ الف ليرة سورية !! (من اين اتى بكل هذا المال ؟) وحمد عبيد وعثمان كنعان اللذان قدما مؤخرا للمحاكمة بتهمة الارتشاء والاختلاس .

ويسود اوساط الحزبيين وضع مماثل ، فبالاضافة الى الامتياز

.../..

الاجتماعي الذي يوفره المعاش الحكومي ، ثمة استعمال مماثل لسلطة الدولة لتنفيع الاقارب ، هذا فضلا عن العدد الهائل من عمليات الارتشاء والاختلاس التي ظهر منها عدد كبير وما زال العدد الاكبر طي الكتمان . ولعل ابرز مثال عليها فضيحة التارافيل التي كشفت ان كل مجلس ادارة شركة الطيران السورى (وعلى الاخص رئيسها البعثي : حسن ذنون) قد قبض مبلغ مليوني ليرة سورية كرشوة خلال صفق شراء الطائرات من فرنسا .

٤) خصوصية الوضع داخل الجيش

لم يعد بالامكان تحليل الوضع السورى دون التعرض بالتحليل للوضع الخاص الذي اكتسبه الجيش نتيجة تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية جعلت منه اداة التغيير السياسي الاولى . وقد اضفى هذا التاريخ على الجيش السورى استقلالا نسبيا عن البنية التحتية ، واكسبه منطقا خاصا به يسير وفق احكامه .

ان السمة الرئيسية لوضع الجيش السورى التي برزت بقدر اكبر من الوضوح بعد الانقلاب البعثي هي انتقال مركز الثقل في الجيش من القيادة الهرمية التقليدية الى ايدى مجموعات من الضباط الذين يسيطرون على القطاعات ذات الاهمية المباشرة بالنسبة للقيام بالانقلابات او لصد محاولات الانقلاب . على اعتبار ان السيطرة على هذه القطاعات هو الاساس في السيطرة والنفوذ السياسيين . وهذه القطاعات هي التالية : الطيران والمدرعات ، والالوية والفرق والكتائب المحيطة بدمشق (كالقابون وتنطا) او المعسكرة في داخل دمشق نفسها (كتيبة الارتكان ، كتيبة الاذاعة) ، بالاضافة الى المخابرات .

كلنا يعلم ان فقدان البعث لقاعدة شعبية وطريقة تسلمه للحكم جعلت قاعدته السياسية الرئيسية هي الضباط الذين يسيطرون على القطاعات العسكرية ذات الاهمية المباشرة في العمل الانقلابي : حافظ اسد (الطيران) ، عبد الكريم الجندي (كتيبة المدرعات في القطيفة) ، سليم حاطوم (كتيبة الاذاعة) ، محمد رباح الطويل (كتيبة الارتكان) ، احمد المير (الواء سبعين) ، دلال ابو عسلي واحمد سويدان (المخابرات) محمد عبيد (المنطقة الوسطى) ، وما الى ذلك .

خلال الفترة الاولى من حكم البعث ، كان يوحد هؤلاء خطر مشترك هو امكان قيام انقلاب مضاد على يد الناصريين او جماعة زياد الحريري او على يد الرجعية بشتى فصائلها . ولكن ، في الوقت نفسه ، واجهت البعث قضايا اساسية لم يكن جوابه عليها الا سلسلة من ردود الفعل الاحتباطية التي تفتقر الى اى تخطيط وانسجام : قضية الوحدة مع ج.ع.م . (التي جعل منها انقلاب ٨ شباط شعاره الاول) ، السياسة الاقتصادية والخارجية ، الموقف من الراسمالية والاقطاع ، وما الى ذلك . وبالرغم من ان قادة هذه القطاعات الحساسة تركوا زمام الحكم بيد المدنيين الحزبيين ـ حتى انقلاب ٢٣ شباط ـ . فكان بديهيا ان تصدر عنهم ردود فعل متباينة ، متناقضة ، حيال هذه القضايا السياسية والاقتصادية . فاضيفة الى الكتل العسكرية الموجودة بكثرة كتل جديدة تنعقد وتنفرط لاهم الاسباب ولاتفهها (لاتفهها في الغالب) . وعلى ضوء انفراط هذه التكتلات وانعقادها ، وبروز الواحدة على حساب الاخرى ، وعلى ضوء نوعية علاقاتها بالقيادات الحزبية كان الميزان السياسي يرجح كفة صلاح البيطار (نصير الانفتاح نحو القاهرة ـ والذي لا تثق به القاهرة ـ والوجه المقبول لدى التجار) اوكفة امين الحافظ (نصير التعاون مع كتلة الحوراني ، وذو الموقف الحاسم من الناصريين بشكل عام) . اضف الى ذلك ان آلية حماية حكم البعث ـ على الصعيد العسكري ـ كان لا بد وان تجر الى مزيد من التكتلات والتحالفات . فقد شكل الحزب ـ عند تسلمه الحكم ـ لجنة عسكرية مكلفة بالاشراف على اعادة تنظيم الجيش وضمان عقائديته . وكان العنصران البارزان في تلك اللجنة هما سليم حاطوم وحافظ اسد . الا ان هذه اللجنة ما لبثت ان تحدت على صلاحيات القيادة العامة (بقيادة صلاح جديد) في امور التسريحات والتنقلات ، وبرزت كقوة جبارة داخلة داخل الجيش . فعند مؤتمر عسكري ضم حوالي ٤٠٠ ضابط ، اعلن فيه حل اللجنة . وكان من جراء ذلك نقل حاطوم وكتيبته من الاذاعة وقيامه بمحاولته الفاشلة الاولى . فادى ذلك ، فيما ادى ، الى انفراط كتلة حاطوم اسد ـ الحافظ وقيام تحالف جديد ـ الحافظ ـ جديد حاطوم ـ اسد .

ان هذه العملية المعقدة المتشابكة لانعقاد التحالفات بين الكتل العسكرية وانفراطها هي التي سيرت الوضع في الجيش (وبالتالي في الحكم) وما زالت تسيره . ويمكن تحديد لحظاتها

الاساسية على النحو التالي :

١) توازن بين الكتل المتنازعة يقوم على توتر لا تستطيع فيه كتلة التحرك ضد اخرى .

٢) اختلال التوازن نتيجة قيام تحالفات جديدة تمنح كتلة قوة تفوق قوة الكتل الاخرى .

٣) الاختيار المفجع امام الكتلة او الكتل الباقية : اما الرضوخ للتسريح واما محاولة الانقلاب .

وغالبا ما تختار الحل الاخير . ومن المهم جدا ـ في هذا الصدد ـ ان نتذكر ان انقلابي ٢٣ شباط و ٨ ايلول قاما على هذا الاساس . فقد تحركت قوات صلاح جديد وسليم حاطوم واحمد سويداني وحافظ اسد عشية ٢٣ شباط بعد ان علم هؤلاء بان القيادة القومية للبعث قد اعدت لائحة بتسريحهم مع عدد كبير من الضباط الموالين لهم . وكذلك قام سليم حاطوم بمحاولة الانقلاب الاخيرة عندما صدر امر بتسريح الضباط الدروز ، واعتبر ذلك مقدمة لتسريحه .

٤) قيام توازن جديد يرتكز الى تحالفات جديدة . وهكذا دواليك ، في حركة يبدو انها لا تنتهي من الانقلابات ومحاولات الانقلاب والتسريحات .

هذه هي "الآلة الجهنمية" التي تسيّر الوضع داخل الجيش ، وبالتالي داخل الحكم ، ما دام الحكم يرتكز سياسيًا على سيطرة مجموعة من الضباط على القطاعات الحساسة في الجيش ، وما دام الجيش هو الاداة الوحيدة للتغيير السياسي . وفي صراع القوى هذا لا تلعب المواقف السياسية والايديولوجية الا دورا ثانويا يتحدد وفق المواقف السياسية والايديولوجية للكتلة المعادية . من هنا ، فان العامل الحاسم في انقلاب ٢٣ شباط هو حل الصراع الذي كان يدور منذ تسلم البعث للحكم بين القيادة القطرية السورية (الاتاسي ـ زعين ـ ماخوس) وتحالف الكتل العسكرية الذي يدعمها (جديد ـ حاطوم ـ اسد ـ سويداني) ومن بين القيادة القومية (الرزاز ـ عفلق ـ البيطار) وكتل الضباط المرتبطة بها (الحافظ ـ الفضلي ـ عبيد) لصالح القطريين . وكان موضوع الصراع : اي من القيادتين يسيّر الحكم في سوريا ؟ وهكذا فقد تحددت يسارية حكم ٢٣ شباط كردة فعل لميمنية عفلق ـ البيطار التقليدية وكردة فعل ايضا للضغط الاستعماري ـ الرجعي على سوريا .

هنا ترد الاسئلة التالية : ماذا لو نجح حاطوم "اليساري" الذي تحول الى استعماري ـ هاشمي ؟ ما الذي كان سيحل بالمنجزات التقدمية نسبيا التي جاء بها حكم ٢٣ شباط ؟ ماذا لو ادى صراع الكتل الحالية (ضمن حكم ٢٣ شباط) الى قيام "حاطوم" آخر ؟ ان هذا الاحتمال يرزح كالكابوس على الحكم الحالي في سوريا ، ما دامت دعامته هي توازن بين كتل عسكرية متناحرة عاجزة عن ان تتوحد وراء حاكم فرد مثلما هي عاجزة عن ان تتوحد في قيادة جماعية ، مفروض عليها الاختيار المفجع : اذا راوحت كتلة ما في مكانها تقوى الكتل الاخرى على حسابها ، فتقضي عليها ، اما اذا عملت على تدعيم مواقفها ، فتصبح مضطرة الى مواجهة الكتل الاخرى في محاولة انقلابية .